



بيان  
السفير قصي الضّحّاك  
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية  
أمام  
النقاش العام للدورة الـ 17 لمؤتمر الدول الأطراف  
في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

نيويورك 12 حزيران 2024

رجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

أحمل إليكم رسالة أبناء وطني السوريين من ذوي الإعاقة، وتمنياتهم لجهودكم بأن تُكلَّل بالنجاح لخدمة هذه الفئة العزيزة والجديرة بكل اهتمام. إننا نتطلع لتعزيز التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف لإتاحة الفرص، وبناء المهارات والقدرات، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم في كافة أوجه حياتهم. إذ إن الجهود الوطنية مهما كانت ستبقى قاصرة في دولنا النامية عن تحقيق الأهداف المأمولة لعوامل ترتبط بالإمكانات الاقتصادية تارةً، والعوامل السياسية الخارجية تارةً أخرى.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من إيمانها بأهمية حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أقرت الجمهورية العربية السورية في العام 2022 الخطة الوطنية للإعاقة، والتي تقوم على أربع أهداف استراتيجية، هي: تطوير القدرات المؤسسية، تعزيز تقديم الخدمات الصحية والتأهيلية، تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات العامة، والتنمية الاجتماعية الدامجة.

كما عملت الحكومة السورية على تطوير البنية المؤسسية المسؤولة عن ملف الإعاقة، عبر إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يعد المرجعية الأولى والمسؤول الأساسي عن رسم السياسة العامة للدولة في المجالات ذات الصلة، وضمان أعمال حقوق ذوي الإعاقة.

تتعاون حكومة بلادي أيضاً مع المنظمات الدولية ووكالاتها المختصة وغيرها من الشركاء لتقديم الدعم المادي والفني لذوي الإعاقة، وتوفير برامج التوعية والاندماج والتدريب لهم ولمقدمي الرعاية، ومدّهم باحتياجاتهم الأساسية بما فيها الأطراف الصناعية، ودعم مشاريعهم الإنتاجية وسبل العيش من خلال تقديم الدعم المالي والقروض الميسرة لهم.

السيد الرئيس،

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة السورية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن جهودها الوطنية تصطدم بتحديات كبيرة فرضتها الحرب الإرهابية التي شنت على سورية، حيث أدت جرائم التنظيمات الإرهابية، وما خلفته من أُلغامٍ وذخائر متفجرة، لزيادة كبير في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة. وزادت التدابير القسرية الانفرادية اللاشعرية التي تفرضها عدد من الإدارة

الأمريكية والاتحاد الأوروبي على بلادي من معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة، وحدثت، بشكل كبير، من قدرة الحكومة السورية على توفير الخدمات الأساسية والتجهيزات الطبيّة والأطراف الصناعية اللازمة لهم.

**ختاماً السيد الرئيس،**

إن التعامل مع تلك التحديات يستوجب الرفع الكامل والفوري للتدابير القسرية الانفرادية التي يعاني منها السوريون كافةً، وتوفير الدعم والتمويل للعمل الإنساني والتنموي لدعم جهود الحكومة السورية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقلّ، والمشاركة الكاملة والفعّالة في جميع جوانب الحياة، بما يضمن تمتعهم بكافة الحقوق والحريات الأساسية، والمساواة في المجتمع، وعدم تخلف أي شخص عن الركب التنموية المستدامة.

**شكراً السيد الرئيس.**